





## A STATEMENT ISSUED BY THE CIVIL COALITION FOR MONITORING THE 2010 PARLIAMENTARY ELECTIONS

بيان صادر عن التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية ٢٠١٠م حول عملية تسجيل المرشحين

Responding to the Government's Statement on the candidate registration process, the Civil Coalition for Monitoring the 2010 Parliamentary Elections finds that denying access of prospect candidates to candidates' lists contradicts His Majesty King Abdullah Ш vision Prime Minister's commitment to a transparent, free, and fair election process. We urge the Government and the Higher Steering Committee for Elections to adopt principles of a transparent and open candidate registration process. A transparent candidate registration process would further ensure the transparency, credibility and integrity of the entire election process, as well as enhance voters' confidence and trust in the election process election management. A transparent candidate registration process is also essential to ensure that voters are informed about their candidates and election contestants in a timely manner. A fair, open and equitable candidate registration process that guarantees equal treatment for all candidates is vital to election integrity. We also urge the government to continue to allow domestic election observers to observe the candidate registration process and add to the credibility of the process. Obviously, exaggerating on confidentiality runs contrary to transparency. Open and transparent candidate registration process, duly observed by the CSOs runs in line with international standards and best practices on democratic elections.

تابع التحالف المدنى لرصد الانتخابات النيابية ٢٠١٠م التصريحات الحكومية حول عملية تسجيل المرشحين للانتخابات النيابية ٢٠١٠م والتي تشير إلى أنه ليس من حق طالب الترشيح الإطلاع على قوائم المرشحين في الدائرة الفرعية ضمن الدائرة الكبرى، وأن التحالف المدنى إذ يستند إلى توجيهات ورؤية جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم المرتبطة بحرية ونزاهة وشفافية الانتخابات وتوجيهاته للحكومة بذلك، فإنه يطالب الحكومة الأردنية واللجنة العليا للانتخابات بضرورة تبنى معايير الشفافية وتوفير جميع الضمانات اللازمة لإجراء عملية تسجيل نزيهة وشفافة للمرشحين للانتخابات النيابية ٢٠١٠م، حيث أن شفافية عملية تسجيل المرشحين هي دليل على نزاهة ومصداقية وشفافية العملية الانتخابية بأكملها، كما أن الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة من شأنه تعزيز ثقة الناخبين بالعملية الانتخابية وبإدارة هذه العملية، كما أن شفافية عملية تسجيل المرشحين هي الخطوة الأساسية والأهم لضمان إطلاع الناخبين على المرشحين المتنافسين في دوائرهم الانتخابية ضمن الوقت المناسب. ويرى التحالف المدنى بأن المبالغة في السرية فيها يتعلق بتسجيل المرشحين يتعارض مع المعايير الدولية لنزاهة وشفافية العملية الانتخاسة.

لذا فإن التحالف المدني يطالب الحكومة الأردنية بضرورة الاستمرار بالسياح للراصدين الذين يمثلون مؤسسات المجتمع المدني ليقوموا بعملية رصد تسجيل المرشحين لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية لأن أفضل المهارسات الدولية لعملية تسجيل المرشحين هي الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة وضهان إطلاع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والإعلام على كافة الإجراءات المرتبطة بها.



